تحت هذا العنوان كتب المرحوم اسماعيل الأزهرى ، احد قادة الحركة الوطنية فى الأربعينات ، ورئيس أول حكومة فى تاريخ السودان خلال فترة الحكم الذاتى ، كتيبا اذا تمعنت فى صفحاته جيدا لوجدت ان ما تحتويه يلخص تلخيصا فريدا تصور جيل المرحوم الأزهرى للاستقلال ، ولما يمكن ان يحققه ذلك الجيل من ذلك الاستقلال . الكتيب يحتوى على الطرق والوسائل التى تدار بها الاجتماعات ، وتنظم بها الجلسات ، وتكون بها المجالس . ورغم أن كاتبه كان على قمة الحركة الوطنية التى طردت المستعمر وحققت الاستقلال فى يوم من الأيام ، إلا ان الكتاب ، رغم ذلك ، لا يتحدث من قريب أو من بعيد عن تلك القضايا الهامة . كل ما فيه كان فقط اعداد واستعداد لدخول دار البرلمان ، ولابتداء الجلسات ، ولادارتها وفق احدث الترتيبات المتبعة فى بريطانيا العظمى . وليس القصد من هذا القول التجنى على المرحوم الأزهرى كشخص ؛ فان الكاتب لم يكن قط من ضمن اولئك الذين يعظمون أو يقللون دون داع أو سبب دور الأفراد فى التاريخ . كذلك فان الكاتب ظل يؤمن منذ ردح طويل من الزمان أنه ليس من المنطق أو الحق أو الانصاف ان نحمل أخطاء وقصور مراحلنا السابقة كلها للافراد ، زعماء كانوا أم وزراء ام اداريين ، وانما يجب ان ندرك ، اولا واساسا ، ان تلك الاخطاء انما هى عجز فى الظروف الموضوعية لتلك المراحل السابقة ، وان العلاج السليم يجب أن يبدأ اولا بتصحيح تلك الظروف الموضوعية ، وثانيا فقط بمحاسبة الافراد الذين يعكسون اخطاء وقصور تلك الظروف الموضوعية لذلك فأننى عندما اتحدث عن محتويات « الطريق الى البرلمان » ، فاننى لا اشير

الى شخص أو اشخاص بعينهم ، وانما أنا اشير فى المقام الأول الى الجيل الذى اعتبر ذلك الكتيب تجسيدا لتصوره للاستقلال ، ولمقدراته وامكاناته من اجل تحقيق ذلك الاستقلال . وإذا نظرت الى معظم ما كتب فى تلك المرحلة فأنك قد لا تجد شيئا يشفى غليلك كباحث عن رأى افراد جيل الحركة الوطنية فى الكثير من القضايا الهامة ابان كفاحهم فى سبيل الاستقلال ، اللهم الا اذا استثنينا كتاب « كفاح جيل » ، للسيد احمد خير ، والذى ربما يكون الوحيد الذى يتعرض فيه كاتبه الى رأى المتعلمين فى ذلك الوقت فى الطائفية ، وفى دولتى الحكم الثنائى ، وفى ضرورة استغلال ايهما أو كليهما من اجل تحقيق الاستقلال .

اذن فان « الطريق الى البرلمان » لا يمثل تصور المرحوم الأزهرى فحسب ، وانما هو يمثل تصور كافة افراد جيله تجاه الاستقلال : مجرد اعداد واستعداد لتشييد دار للبرلمان على نسق الطراز البريطانى ، لكى يصبح مصدر الاشعاع الذى يضىء بفضل محركه الديمقراطى ظلمات السودان المتعطش للحرية وللاستقلال وللبناء والتعمير .

ولقد استطاع جيل المرحوم الأزهرى أن يحقق الاستقلال ، وان يدخل دار البرلمان . لكن جيل المرحوم الأزهرى لم يستطع أن يحقق أكثر من ذلك ، بحكم أنه لم يكن مهيئا ذهنيا أو نفسيا أو ثقافيا لأكثر من ذلك . وليست هذه حقائق نقولها نحن الذين وجدنا الاستقلال جاهزا لم نواجه فيه مستعمرا ، ولم ندفع فيه شيئا لتلك المواجهة ، وانما هذه الحقائق بدأ يحس بها أبناء ذلك الجيل نفسه ممن توفرت لديهم ، لسبب أو لآخر ، المقدرة على مواجهة أنفسهم ، وانتقاد أوجه قصورهم وتقصيرهم . فمنهم من استطاع أن يدرك أن نقل النظام البرلمانى بحذافيره الى تربة السودان المختلفة تمام الاختلاف عن تربة بلاده لم يكن ليقود الى شىء . فى هذا الصدد تقفز الى ذهنى دائما دعاية اطلقها المرحوم صالح محمود اسماعيل عندما كان نائبا برلمانيا . بينما كان يتحدث فى احدى الجلسات فى مجلس النواب ذات يوم ، احس بأن العطش

قد تملكه . طلب من رئيس المجلس أن يسمح له بكوب ماء ليروى بها ظمأه . ولكن رئيس المجلس قرأ عليه فى سرعة البرق اللوائح الداخلية التى — على نسق اللوائح الداخلية فى البرلمان البريطانى فى بريطانيا ذات الطقس البارد ، والتى قد يمر عليك يوم كامل لا تشعر فيه بعطش الى الماء — كانت تمنع المتحدث الى المجلس من شرب الماء أثناء تحدثه . وبالتأكيد فلم يكن أمام المرحوم صالح الا أن يمتثل للوائح الداخلية وأن يحتمل آلام العطش . ورغم ذلك فأنه لم يشأ أن يفوت تلك الفرصة دون أن يستغلها للسخرية من نظام يتبع اتباعا أعمى نظام آخر ناتجا عن ظروف أخرى مخالفة له تمام المخالفة . التفت المرحوم صالح الى رئيس المجلس وقال ، وهو يشير الى رئيس الوزراء — السيد محمد أحمد محجوب ، والذى كان من أهم نقاط برنامج (حكومته) لتلك الدورة محاربة العطش : « لكننى يا سيادة الرئيس كنت اعتقد ان حكومته قد جاءت لمحاربة » الطعن

كذلك فهناك من أبناء ذلك الجيل من كان يشعر بأن الديمقراطية البرلمانية واساليبها لا يمكن أن تأتى لنا بالمشرع الواعى القادر على انجاز مهام مرحلة ما بعد الاستقلال . فى هذا الصدد انطبعت أيضا فى ذاكرتى منذ زمن بعيد جدا دعابة اخرى اطلقها السيد محمد احمد محجوب عندما كان وقتها زعيما للمعارضة . ذات يوم ، بينما كان يناقش احد مشاريع الحكومة ، خلط فى حديثه بين بعض أسماء وزراء ونواب الحكومة . لما لفته رئيس المجلس — وقد كان يومها السيد بابكر عوض الله — الى ذلك الخلط ، رد مخاطبا رئيس المجلس فى محاولة ، دون شك ، لاستغلال كل براعته فى الأدب وفى البلاغة ، ليعبر عن رأيه فى وزراء ونواب الحكومة : « معذرة يا سيادة الرئيس . . فقد تشابه على البقر » (٢) .

كان ، اذن ، هناك ادراك لدى بعض أفراد ذلك الجيل لقصور وتقصير جيلهم ؛ ولكنهم ، على أى حال ، لم يكونوا من القوة بحيث كانوا يستطيعون أن يحولوا هذا الادراك الى اكثر من عبارات دعابة وسخرية تطلق هنا

وهناك ، فى هذا الموقف أو ذاك . لذلك كله فقد كان من المحتم علينا أن نعيش بعض الوقت وفقا للنظام الديمقراطى البريطانى حتى نتمكن من رؤية نقائصه وعيوبه عن طريق الاختبار والمعايشة . وأحسب أن الكثيرين منا قد أدركوا عن اختبار ومعايشة أن النظام الديمقراطى الليبرالى ليس منا وليس الينا بأى حال من الأحوال . فهو ، أولا ، قد نشأ فى ظروف مغايرة تمام المغايرة لظروفنا . ولست أريد أن أكرر ما قد كتب وقيل فى هذا الصدد . يكفى هنا أن أقول بأن البلاد الغربية ، بما فيها بريطانيا نفسها ، لم تعرف هذا النظام الا بعد أن حققت قدرا معينا من الرخاء المادى والاستعداد الذهنى لدى مجتمعها ككل . فعندما كان الملوك يقيمون الدنيا ويقعدونها فى ممالكهم فى الغرب ، وعندما كان الرأسماليون يستغلون عرق وجهد العمال من أجل تكثيف الثورة الصناعية ، من جهة ، ومن أجل مضاعفة أرباحهم ، من جهة أخرى — باختصار ، عندما كانت بلاد الغرب فى حالة ارساء قواعدها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحالية ، فانها كانت بعيدة بعد السماء عن الأرض عما يرغبون الآن فى تسميته بالحكومة الدستورية . فهم لم يبدأوا فى الشعور بهذه الحكومة الدستورية الا بعد أن حققوا كل تلك الظروف المهيئة واللازمة والضرورية لنجاح تلك الحكومة الدستورية . (٣)

ثانيا ، لكن مفهوم الحكومة الدستورية نفسه مفهوم لا ينطبق على البلاد الغربية فقط ، وانما تستطيع أى مجموعة بشرية تنظمها أية عادات ، أو تقاليد ، أو قوانين ، أن تدعيه لنفسها . فالدستور — مهما كان — لن يخرج عن كونه ، فى آخر الأمر ، مجموعة من الأسس ترضى أية مجموعة بشرية — بكل أبعاد عبارة مجموعة بشرية ، والتى يمكن أن تتمثل فى ناد اجتماعى ، أو فى قرية ، أو فى قبيلة ، أو فى دولة ، أوفى اتحاد مجموعة من الدول — ان يكون هو أساس تنظيمها ، وتسيير دفة أمورها . بهذا المعنى تستوى أية قبيلة فى الدنيا باحدث دولة فى الوجود . فالقبيلة دستورها غير المكتوب الذى يحكم تصرفاتها ، وينظم حياتها . وحين نقارن مثل هذه

القبيلة بدولة حديثة ، كبريطانيا ، دستورها غير مكتوب وانما هو يتمثل فقط فى قرارات البرلمان ، وفى تقاليده ، وفى السوابق القضائية ، وفى رأى فقهاء القانون والدستور ، فاننا يمكن أن نقول أن بريطانيا ، بهذا الوضع ، لا تخرج عن كونها اكبر واحدث قبيلة فى عالم اليوم . (٤)

ثالثا ، ان الحكومة الدستورية ، أو الديمقراطية الليبرالية ، بوجه عام ، ليست اطارا جاهزا يمكن نقله من ركن الى ركن من اركان المعمورة قسرة وعنوة ، وانما هى انعكاس لظروف كل منطقة تنشأ فيها . الولايات المتحدة الأمريكية كانت ، حين همت بوضع دستورها ، تريد أن تبنى نفسها ، وان توحد بين الشتات المتناثر المتعدد الذى يكونها لذلك فأنها آثرت أن تصبغ على الديمقراطية طابع هذه الاحتياجات والضرورات من جانبها بدلا عن أن تأخذها بحذافيرها من بريطانيا التى كانت قد استعمرتها فى يوم من الايام . فرنسا كذلك ظلت طوال جمهورياتها ، حتى الرابعة ، تعيش فى نزاع مرير بين نزعتها نحو المركزية المطلقة ونحو نزعة مجموعاتها السياسية المتعددة نحو الوصول الى السلطة ، فظلت تغير حكوماتها مرّة كل شهرين ، تقريبا ، حتى جاءت الجمهورية الخامسة فأصبغت عليها من السمات ما يمكن — اذا ما أخذ خارج اطاره — أن يوصف بكل سهولة ويسر بأنه أبعد ما يكون عن تلك الديمقراطية . وقس على هذا بقية البلاد الغربية التى حاولت أن تطوع مفهوم الديمقراطية أو الحكومة الدستورية حسب ظروفها وملابساتها . (٥)

رابعا ، فان القول بأن هناك صيغة نهائية للديمقراطية وصلتها بالبلاد الغربية ، قول لا يمت الى الواقع بصلة . كافة بلاد الغرب تمر اليوم بمرحلة انتقالية عسيرة فيما يتعلق بنظامها السياسى الذى بدأت تشعر بأنه لم يعد يستوعب تطلعات أجيالها الحديثة ، من جهة ، ولم يعد اداة صالحة لحل قضاياها المعاصرة ، من جهة اخرى. وقد تفرق المفكرون الغربيون فى هذا الصدد أيدى سبأ . فمنهم من بدأ يدعو الى التركيز على حكم الطليعة القادرة المقتدرة المدركة لكافة أوجه الأمور سبيلا الى الخروج من سلحفائية الطريق

البرلمانى وسيره المعيق . ومنهم من بدأ يدعو الى المشاركة من قبل العناصر الحديثة فى المجتمع حتى لو اقتضى الأمر توسيع نطاق الدائرة البرلمانية حتى تشمل كافة تلك العناصر . ومنهم من اكتفى بمحاولة ترقيع النظام البرلمانى بصفته الحالية حتى يستطيع أن يساير الظروف مع احتفاظه قدر الامكان بطابعه التقليدى الذى هو رمز قوته بالنسبة اليهم . واذا كان هذا هو حال المفكرين الغربيين أنفسهم فيما يتعلق بنظامهم الديمقراطى ، فكيف يمكن لنا أن نجد صيغة واحدة ملائمة لظروفنا واحتياجاتنا فى ذلك الخضم الهائل من الاصلاحات والاستصلاحات .(٦)

بالاضافة الى ذلك كله ، خامسا وأخيرا ، فان تجربتنا مع النظام الديمقراطى البرلمانى تغنينا عن أى محاولة للبحث عن أسباب قصور الديمقراطية ونقائصها . فعندما نلنا الاستقلال كان من السهل علينا ، ونحن بعد لازلنا فى غمرة الفرح والابتهاج بنيل ذلك الاستقلال ، الا نحس بأى نقص أو قصور من جانب تلك الديمقراطية البرلمانية . كذلك فاننا لما كنا حديثى عهد بها ، فقد كان من السهل علينا جدا ان ننسب كافة الأخطاء لتلك الحداثة وليس الى أى شيء آخر . أضف الى ذلك كله أن التحديث ، ومشاكل التحديث : من ضرورة تكثيف عملية الانتقال من المجتمع القديم الى المجتمع الحديث وسواها ، لم تكن قد بدأت بحدة وعنف بعد . كان المجتمع لا يزال فى حالة خدر لذيذ بتحقق هدف الحركة الوطنية فى الاستقلال السياسى من المستعمر . وكان المجتمع كله فى حالة تقبيلات حارة ليد الطائفية بحثا عن الخير والبركة فى انامل السادة والأولياء . وكان المجتمع كله راضيا وقانعا وسعيدا بتلك الطائفية ، وبما تعكسه وما تعمقه بدورها من قبلية واقليمية . وكان المجتمع بعد لا يزال بعيدا عن الاحتكاك المباشر الغزير بالعصر وبوسائل العصر على كافة مظاهرها . وكان المجتمع ، أخيرا ، يعمل فى مناخ عالمى لم تكن فيه المتفجرات ، ولا الغليان ، ولا التغيرات ، بالصورة التى هى عليها الآن ، مما كان يجعل من السهل عليه أن يغفو طويلا ، وأن يستمتع كثيرا بتلك الغفوة الطويلة .

لكن الحال لم يكن من الممكن أن يستمر على ما كا نعليه ، مما حتّم على المجتمع أن يصحو منتفضا هلعا مذعوراً من سباته ليدرك أن اغفاءته الطويلة تلك قد كانت أطول مما يجب ، وانه ان لم يغسل وجهه سريعا ليخرج الى الطريق مهرولا فأنه قد لا يلحق بالركب الذى سبقه . وشعر أيضا ، وفى نفس الوقت ، بأنه لكى يلحق بذلك الركب ، فأنه ينبغى عليه أن يلجأ الى بعض الوسائل التى ساعدت ذلك الركب منذ زمان طويل على أن يسير وعلى أن يسبق . وذهب المجتمع يدق أبواب احزابه التقليدية التى قادت معركة الاستقلال وحققته علها تعيره تلك الوسائل ، ولكنه وجدها لا تملك الا وسائل عهود مضت من الزمان سرعة السلحفاة اكثر منها بكثير .(٧) وذهب المجتمع ، وهو يحاول أن يخفى خيبة أمله فى أحزابه التقليدية ، الى عناصره الحديثة ، والى بعض مجموعاتها السياسية ، فوجدها هى الاخرى تحاول التشبث بنظريات خلق الوسائل الحديثة دون ان تكون لدينا المقدرة على تحويل تنظيرها الى واقع محسوس ملموس يدفع بها وبمجتمعها الى الامام . (٨) خذل المجتمع اذن فى قديمه ، وفى حديثه ، من الاحزاب والتجمعات والمجموعات السياسية ، ولكنه ظل يتحرق شوقا الى التحديث(٩) بحكم ما كان يمور فى داخله وفيما حوله فى العالم من عوامل تدعوه ، بل وتقود بالجبر والقسر ، الى ذلك التحديث . وعندما لم يجد التحديث السواعد القادرة المقتدرة على تحقيقه على صعيد الواقع ، اصبح ، من فرض ضرورته ، مصدرا كبيرا من مصادر القـــلق والاهتزاز والسخط فى داخل المجتمع القديم العاجز عن تحقيقه أصبح يعاديه دون وجه حق . والحديث العاجز عن تحقيقه أيضا — وان كان لأسباب أخرى مغايرة — أصبح يستعمله فقط كسوط يلهب به ظهر القديم فى محاولة للقضاء عليه ، حتى لو كان هو نفسه على غير استعداد لتولى الأمور بين يوم وليلة .

وفى أثناء هذا الشد والجذب كانت هناك فصيلة من فصائل الحديث ، لا تنتمى الى الكيانات الحزبية القديمة أو الحديثة بأدنى صلة (١٠) ، تأخذ

فى التبلور والنضوج فى هذا المناخ الذى أصبح فيه الشقاق مظهرا يدعو الى العجز والتحجر والقعود . ففى الوقت الذى كانت فيه الكيانات الحزبية قديمها وحديثها تتناحر دون جدوى حول التحديث وقضايا التحديث ، كانت تلك الفصائل غير المنتمية مباشرة لتلك الكيانات الحزبية ، تكتسب رويدا رويدا ، فى غير ما ضجيج أو ضوضاء الصفات اللازمة للتحديث ولمجاراة التحديث . من اكثر القطاعات فى البلدان النامية التى تقودها ظروف الشقاق والنزاع التى تنتج عن الخلافات العقيمة حول التحديث وقضايا التحديث ، هى قطاعات القوات المسلحة . فهى عادة فى البلدان النامية تزخر فى مستويات عالية منها بعناصر شابة وحديثة ، تعيش بوجدانها كافة ما يدور فى مجتمعها ، مهما كانت القيود المهنية المفروضة عليها . ولأن على عاتقها يقع فى الأساس عبء الحفاظ على الاستقرار والأمن — لب بناء كافة مظاهر الدولة الحديثة — فى البلدان النامية ، فأنها تكتسب كل يوم أهمية على أهمية ، وبالذات حين يصل الشقاق والفصام بين العناصر السياسية قديمها وحديثها فى البلدان النامية درجة لا يمكن معها السير خطوة واحدة الى الأمام هنا فقط تدخل القوات المسلحة فى البلد النامى خضم العمل السياسى ناهية بذلك اسطورة الديمقراطية الليبرالية فى هذه المرحلة المبكرة من نمو البلدان النامية ، ومحاولة بذلك أن تخلق من الأسباب والظروف ما يمكن أن يساعد تلك البلدان على البحث عن طريق آخر اكثر ملاءمة لها ولظروفها .

الذى أريد أن أقوله هنا أن كل ما قرأته عن أسباب انهيار الديمقراطية الليبراليه فى البلدان النامية واستبدالها بانظمة عسكرية ، وجدته يتجاهل هذه النقطة التى احسبها اكثر مقدرة على تفسير هذه الظاهرة (١١) . الديمقراطية الليبرالية فى البلدان النامية تنهار لأنها فى مرحلة معينة تعجز عن تلبية متطلبات وضرورات مرحلة التحديث ، وهى أهم مرحلة تمر بها تلك البلدان النامية . والقوات المسلحة فى البلدان النامية تمتلك الكثير من وسائل التحديث التى تفتقر اليها الكيانات الحزبية قديمها وحديثها . فالجيوش فى البلدان النامية ،

أولا ، عناصر حديثة بالكثير من مفهوم هذا اللفظ. بل اننا يمكن أن نذهب الى الحد الذى نقول فيه أن الجيوش فى البلدان النامية هى المرفق الوحيد الذى يكتسب قدرا من التحديث تعجز عنه كافة المرافق الأخرى . فالجيش فى البلدان النامية يستعمل فى سهولة ويسر احدث الأسلحة التى تستعملها احدث الجيوش فى احدث بقاع العالم . والجيش فى البلدان النامية يتحدث نفس اللغة المهنية التى تتحدثها أحدث الجيوش فى احدث بقاع العالم . كذلك فأن الجيش فى البلدان النامية يمتلك مقدرة هائلة على اعداد جنوده وضباطه وتدريبهم تدريبا محدداً ومنظما وموحدا ، مما يجعل كل من ينتسب اليه يشعر بأنه عضو فى جهاز أكثر ترابطا وانسجاما وتنظيما من الدولة نفسها التى يعمل فيها ذلك الجهاز . كذلك فأن الجيش فى البلدان النامية يمتلك هدفا عظيما وكبيرا يوحد ما بين كافة اعضائه واجهزته : ذلك الهدف العظيم الكبير هو هدف الحفاظ على وحدة تراب البلد النامى ، وحمايته من التخريب من الداخل ومن الخارج . ومهما تعددت أهداف الكيانات الحزبية الأخرى ، ومهما تفرقت أيدى سبأ من جراء خلافاتها حول قضايا التحديث ، فان هدف الجيش فى البلد النامى يظل واحدا ثابتا لا يتغير : حماية البلد النامى . ومن خلال هذا الهدف يكتسب الجيش ، ويكتسب العاملون فيه ، مكانة سامية فى نظر كافة قطاعات المجتمع فى البلدان النامية تجعلهم كثيرى الفخر والاعتزاز بأنفسهم وبمهنتهم . كذلك فان الجيش فى البلدان النامية يمتلك خاصية تعجز عنها كافة أجهزة التشغيل والتخديم والتخطيط فى تلك الدولة . هذه الخاصية تتمثل أساسا فى مقدرة ذلك الجيش على توفير كل وسائل الحياة المستقرة المجزية المنتظمة المريحة لمن ينتمى اليه (١٢) . يأتى ابن الأقاليم ، مثلا ، الى العاصمة يبحث عن عمل قد يجده وقد لا يجده ، أو قد يضمنه أو لا يضمنه حتى اذا وجده . ولكن رفيقه الذى ينتظم فى سلك الجيش واثق منذ يوم انضوائه فى ذلك الجيش أن مرتبه وامتيازاته لن تنقطع ، وأن حياته منذ يوم الانضواء

ذلك قد أصبحت اكثر ضمانا وطمأنينة من حياة رفيقه الذى لم ينتظم إلى سلك الجيش . لذلك فأن ابن الاقاليم داخل الجيش يحس بولاء لجيشه ربما لا يمكن أن يحس به رفيقه خارج الجيش نحو دولته . فاذا ما اضفنا الى ذلك كله أن الجيش فى الدول النامية يكاد يكون المسيطر الوحيد على وسائل القمع النهائية فى الدولة ، لأمكننا اذن أن نتصو ر مقدار تهيؤ الجيوش فى البلدان النامية لتقبل التحديث الذى تهز قضيته اركان المجتمع فى تلك البلدان . ليس ذلك فحسب ، بل اننا من هذه الزاوية يمكن أن نقول أن الجيش بكل تلك الخواص جميعا يمكن أن يعتبر نموذجا مصغرا للدولة الحديثة التى تصطرع حولها الكيانات الحزبية قديمها وحديثها دون جدوى . أولسنا نذكر ، مثلا ، العديد من الاضطرابات التى كان يقوم بها فنيو الاذاعة السودانية ، وكيف أن الحكومة كانت تلجأ الى الفنيين داخل القوات المسلحة لتشغيل هذا المرفق الحيوى الهام . . . الحديث ؟

الجيش فى البلدان النامية ، اذن ، جهاز حديث ، وهو لهذا ، وفى أوج الصراع نحو تحقيق الحديث ، يحس بأنه ــ نتيجة لكل الظروف السابقة ــ أقدر الأجهزة فى تلك البلدان على انجاز ذلك الحديث . الجيش ، بحكم تنظيمه ، وبحكم ترتيبه ، وبحكم قواعد الضبط والربط فى داخله ، وبحكم الطاعة العمياء للأوامر من أعلى داخل صفوفه ، وبحكم سيطرته على وسائل القمع . . . ثم بحكم تحديثه ، يظل هو الجهاز الواحد الثابت المترابط المتماسك ، بينما تعانى بقية الأجهزة الأخرى فى البلدان النامية من الكثير من أسباب التصدع والتمزق والأنهيار من جراء الشد والجذب والخلاف حول قضايا التحديث . وحين نضيف الى ذلك كله عجز الديمقراطية الليبرالية عن تقديم الحلول التى يتطلبها البلد النامى فى مرحلة التحديث تلك ، فاننا قد لا نكون مجافين للحقيقة وللواقع ان قلنا أن الطريق الى البرلمان يفسح فى مرحلة ما بعد الاستقلال المجال لطرق أخرى كثيرة غيره ، من أهمها الطريق الى الثكنات .

غير أننا يجب ألا نأخذ هذا « الطريق الى الثكنات » كحقيقة مطلقة وازلية لا تقبل الجدل أو النقاش ، وانما يتوجب علينا ان نبحث عن أمثل السبل التى يمكن بموجبها ان نتأكد من أن هذا الطريق يسير دائما وابدا فى اتجاهه الصحيح ، ليوصل دائما وابدا الى غاياته الصحيحة . وربما يكون من المهم جدا هنا أن نؤكد ، بادىء ذى بدء ، ان رفضنا لشكل الديمقراطية الغربية ولمفاهيمها الليبرالية لا يعنى على الاطلاق رفضنا لبعض المعانى الانسانية العامة التى تحتويها ، والتى لا يحق لنا اغفالها . من تلك المبادىء ، مثلا ، حق المعارضة وجدواها فى تجنب البلاد الهزات التى تنتج عن الكبت والارهاب . فانك حين تكمم الأفواه ، فانما تفتح الباب على مصراعيه لكى يعبر المعارضون لك عن آرائهم بقوة السلاح ، والتى ان استطعت قهرها ، الا أنها يمكن رغم ذلك ان تعيق طريق نموك وتعطله . على اننا يجب ان ندرك ان الديمقراطية الليبرالية لا تعطى هذا المبدأ الانسانى العام التعبير الحقيقى المجدى الذى تستحقه . ففى بلاد الغرب يتركز مفهوم المعارضة فى اعطاء الفرصة للمعارضين ، عن طريق الانتخابات ، لكى يحلموا بالعودة الى كراسى الحكم لوضع معتقداتهم موضع التطبيق . وهذا الشكل الذى تعطيه الديمقراطية الغربية لمضمون المعارضة لا يلائم ظروفنا واحتياجاتنا : فنحن مواجهون بقضية التنمية والتحديث ، ووسيلتنا الى ذلك ليس اضاعة الزمن والجهد بفتح المجال مرة أخرى للعبة الكراسى الحكومية ، انما هى تمكين من يجلس على تلك الكراسى ان يؤدى دوره على اكمل وجه ، خاصة اذا ما رفع الجالس عليها الشعارات الصحيحة لانجاز التنمية والتحديث . وغاية ما يمكننا عمله اخلاصا لتلك القضية هو ان نفتح المجال لمعارضة تلك الشعارات طالما كان الهدف من وراء ذلك هو اظهار العجز فيها ، أو محاولة الاضافة اليها . (١٣)

كيف يمكننا أن نفعل ذلك ؟ أول شىء ينبغى علينا فعله هو ان ندرك المغزى الحقيقى لما سبق وقلناه عن حتمية دخول الجيوش فى البلدان النامية فى

خضم العمل السياسى فى بداية مرحلة التنمية والتحديث . فكل الدواعى والاسباب التى تهيىء الجيوش للقيام بذلك الدور لا يمكن ان تجعل من النظام العسكرى نظاما دائما للحكم . فالجيوش فى البلدان النامية فى بداية مراحل التنمية والتحديث تقدم حلا مؤقتا للصراع حول السلطة . وهذا الحل المؤقت يمكن أن يؤتى اطيب الثمار حين تحاول تلك الجيوش ان تساعد فى تحويل السلطة المصطرع عليها من أداة للاصطراع الى أداة لاحداث التنمية والتحديث وكما سبق وقلنا فأن الكيانات الحزبية القديمة والحديثة على السواء تفشل فى هذا الصدد قدرا من الفشل يجعل من المحتم على الجيوش التدخل لحسم الأمور . وبقدرما تسرع الجيوش فى تأدية هذه المهام ، وبقدرما تنأى بنفسها عن الوقوع فى خطأ الكيانات الحزبية القديمة والحديثة فى الارتماء فى احضان المغانم والاسلاب والامتيازات التى تنتج عن الاستيلاء على السلطة — بقدرما تفعل الجيوش كل ذلك ، فانها تجد السند والعضد والمؤازرة من كافة العناصر التى تؤمن بصدق بالوطن والمواطنين ، والتى تهدف الى استغلال هذا الإطار الانتقالى الموضوعى والحتمى الذى تمر به البلدان النامية عند دخولها مراحل التنمية والتحديث ، من أجل تجنيب البلاد مغبة العودة الى ظلام الاصطراع والاضطراب العقيمين . وحين نقول « الإطار الانتقالى » فاننا لا نعنى بهذا اللفظ انقضاء عام أو عامين ، كما اننا لا نعنى به أن هناك اطارا آخر جاهزا ومحددا نريد الوصول اليه . الانتقالقد يعنى — كما عنى بالفعل فى تجربة الثورة المصرية — عمر جيل كامل ، أو — كما فى تجربة الثورة الروسية — حتى اكثر من عمر جيل كامل . ومحطة الوصول لا تعنى رصيفا عاليا وسقفا واقيا من لفح الهجير . كلا ! فالانتقال المشار اليه هنا هو النظرة المقتدرة المتصلة الواعية لقضايا الوطن والمواطنين . . . تلك النظرة المقتدرة التى لا تقف عند عبادة نظام بعينه ، ولا عند تألية اشخاص بعينهم ، وانما هى فى الاساس تركز على فهم ما يمور داخل المجتمع ، لتقدم له الصيغة الملائمة

للتعبير عن احتياجاته داخل اطار نابع من طبيعة تلك الاحتياجات ، وليس مفروضا عليها من اراض غريبة علينا ، أو من ازمان بعيدة عنا .

وثانى شىء ينبغى علينا فعله — فى تصورى — هو ان ندرك ان التنمية والتحديث عملية شاقة وعسيرة ، وانها تحتاج كثيرا الى شعور كل قادر على انجازها وان مجتمعه يحترمه ويقدره ويوفر له كل وسائل التعبير عن رأيه دون خشية أو خوف . ومن السهل تكرار هذه المبادىء السامية الرفيعة ، لكن الصعوبة كل الصعوبة تكمن فى وضعها موضع التنفيذ بحيث يطمئن المواطن القادر على الانجاز غاية الاطمئنان بأنه فى أمن وامان طالما كان هدفه تثبيت دعائم التنمية والتحديث ، وتمكين السودان من القيام بدوره الافريقى العربى على خير وجه فى الخارج ، وارساء قواعد العدالة الاجتماعية الحقة فى الداخل . وفى هذا الصدد فانه يجب ان يكون هناك مجال للعناصر المرنة المتزنة ذات الأفق الواسع والصدر الرحب ، من الذين كانوا ينضوون تحت لواء أى من التكتلات العقائدية السابقة ، للانضمام الى صفوف العاملين من اجل اهداف المرحلة الراهنة بدل تركهم فريسة لثلوج التجاهل ، من جهة ، ونار الحرمان ، من جهة أخرى . (١٤)

ثالث شىء ينبغى علينا فعله هو ان نحاول ان نخلق تصورا جديدا للعدالة السياسية يناسب خواص هذه المرحلة العسيرة الشاقة التى نمر بها وقد ولجنا باب التنمية والتحديث . وقد يساعدنا فى هذا ان ندرك أنه من غير الصواب ان نقول أن قضية التنمية والتحديث لها قوالب جاهزة نستطيع ان نتناول مانشاء منها كلما اردنا حل معضلة من معضلاتها . فقضية التنمية والتحديث شىء متحرك تحرك العوامل الداخلية والخارجية داخل وخارج البلد الواحد . والانسان فى بداية مراحل التنمية والتحديث يتحرك كما وكيفا ، بنفس القدر من التحرك الذى تتحركه تلك العوامل الداخلية والخارجية . فليس هناك استقرار على حال واحدة منذ اللحظة التى نلج فيها باب التنمية والتحديث . ذلك لاننا عندئذ ندخل فى متاهات انتقال المجتمع من القديم

الى الحديث ، ولهذا فان احتمال اغتراب الانسان عن نفسه ، وعما حوله ، يصبح محتمل الحدوث . ولما كان الفرد المغترب عن نفسه شخصا عاجزا عن تحقيق متطلبات هذه المرحلة ، فاننا يجب ان نحاول اعادة الفرد الى نفسه ، والى الدنيا من حوله ، بفتح بعض المجال له للتعبير عن آرائه وافكاره حول قضايا التنمية والتحديث . وهذا التعبير عن الآراء والأفكار الذى ادعو اليه يمكن أن يتمثل فى وجود مدارس عديدة يتاح لها المجال — داخل الاطار الحالى — لوضع تصورها حيال تلك القضايا امام الرأى العام للاطلاع عليه ومناقشته . (١٥) وفى هذا المجال يمكن ، مثلا ، ان تعبر الصحف عن مفاهيم وتصورات مختلفة لمراحل التنمية والتحديث ، بدل ان تكون تلك الصحف نسخة باهتة مكررة من بعضها البعض .

رابع شىء ينبغى علينا فعله هو ان ننشىء من الاجهزة المختلفة ما يمكن ان يكون كفيلا بحماية المواطن المخلص القادر على انجاز التنمية والتحديث . الاتحاد الاشتراكى السودانى ، بوجه عام ، خطوة على الطريق الصحيح ، ولكننا يجب ان ننأى به عن ان يكون مجرد مصلحة حكومية ، أو ان يكون مجالا آخراً خصبا للتوظيف ، أو ان يكون أداة لعزل الجهاز التشريعى ، أو التنفيذى ، أو غيرهما ، عن المواطنين . (١٦)

والهدف الأساسى من كل هذا هو ان نحاول ان نكون منطقيين مع انفسنا ، من جهة ، وجادين ، من جهة أخرى ، فى ان نجد الصيغة السياسية والاقتصادية المثلى لهذه المرحلة التى وصفناها بأنها مرحلة انتقالية . فاذا كنا نقول بأن الديمقراطية ، بوجه عام ، تحتاج الى متطلبات اساسية لتحقيقها ، واذا كنا نقول أيضا ان غياب تلك المتطلبات الاساسية يعنى ، منطقيا وموضوعيا ، غياب الديمقراطية نفسها ، واذا كنا نقول كذلك بأننا لسنا ضد روح الديمقراطية ، وانما فقط ضد اشكالها المطبقة فى بعض ارجاء المعمورة ، وايضا ضد فرضها بالقوة على تربة غير تربتها التى نمت فيها — اذا كنا نقول ذلك كله ، فاننا يجب أن نقول ، بناء عليه ، ان هدفنا الاساسى

والدائم والمتصل يجب ان يكون هو تمهيد الطريق لكى تظهر الى الوجود رويدا رويدا كافة المتطلبات الاساسية التى لا يمكن أن تظهر بدونها الديمقراطية الى الوجود . وقد نصيب وقد نخطىء فى تحديد تلك المتطلبات ، أو فى تحديد مقاديرها ومواقيتها ، لكن كل هذا لن يؤثر مادمنا نضع دائما وابدا نصب اعيننا كهدف أساسى ضرورة ان نهيىء انفسنا لكى نكون فى مستوى حكم ديمقراطى ، ولا ينسى فى غمرة ايمانه بهيمنة المجموع على الأفراد ، ضرورة اعداد اولئك الافراد لكى يصبحوا ذوى قيمة تزيد من قيمة المجموع الذى يتكون منهم وبهم .

وقد يكون من اللازم ختاما لهذا النقاش ان نؤكد اننا فى البلدان النامية حين نرفض شكل الديمقراطية الليبرالية ، لا نتجنى عليها حين نحكم عليها بأنها — على الاقل فى هذه المرحلة من مراحل تنميتنا وتحديثنا — ليست منا والينا . فنحن لا نريد الديمقراطية الليبرالية — ان كنا ابدا نريدها — شكلا دون مضمون ، أو قشرة دون لباب . الذى نريده ، على العكس من ذلك تماما ، ان يكون النظام السياسى — ايا كان — انعكاسا صادقا لكافة ظروف المراحل التى نمر بها . وحين تكون ظروف هذه المرحلة التى نمر بها تفتتا وتمزقا فى الكيان الاجتماعى ، وشللا عجزا وقصورا فى الكيان السياسى ، وتأخرا وجمودا وشللا فى الكيان الاقتصادى ، فاننا نخدع انفسنا كثيرا ان قلنا ان الديمقراطية الليبرالية سوف تكو ن وسيلة فعالة لحل كافة هذه القضايا التى تواجهنا . الديمقراطية الليبرالية وسيلة لادارة المجتمع السياسى بعد ان يحقق هذا المجتمع السياسى قدرا معينا من الوفرة المادية والذهنية والثقافية . بدون ذلك فأنها تصبح كلوحة (المونوليزا) فى كوخ مزارع فقير ، يكد يومه كله ليأكل اللحم يوم (السوق) .

وليس هناك بلد واحد فى تاريخنا الحديث ، على كل حال ، استطاع ان يحقق تلك الديمقراطية — برلمانية كانت أم سواها — قبل أن يحقق قدرا معينا من شروطها المسبقة . وخذ مثلا لذلك دولة تدعى أكثر من أى دولة

أخرى التزامها بالنهج الديمقراطى ، ودفاعها عنه فى كافة ارجاء المعمورة .

خذ الولايات المتحدة الامريكية : كيف قاست فى سبيل ان تضع دستورها مصدر فخرها واعتزازها بأنها احدى امهات الديمقراطية فى عالم اليوم ؟ ولا يعنينا هنا ان كانت الولايات المتحدة الامريكية محقة فى هذا الفخر والاعتزاز ام لا ، فهذا أمر يهمها ، ويهم اقلياتها المختلفة ، بما فيهم زنوجها الذين يعتبرون انفسهم من ضحاياها وضحايا تجاهل دستورها على صعيد الواقع . لا يهمنا ذلك ، وانما يهمنا ان نركز على المدى الذى يمكن به تجاهل الديمقراطية حين تكون القضية هى قضية اعداد التربة الصالحة لتلك الديمقراطية وكم فى حياة الامم من فترات عديدة يمثل فيها ذلك الاعداد للتربة الصالحة اهم عمل يواجهها ويـــواجه مواطنيها ، بحيث يصبح حشد كل الجهد والطاقات من أجله واجبا من أهم واجبات الحفاظ على كيان الأمة ومواطنى الأمة . وفى هذا الصدد فقد لا تكون هنالك عبارة أبلغ من تلك العبارة التى اطلقها الرئيس الامريكى ابراهام لنكولن ، والذى واكبت فترة تقلده منصب رئاسة الجمهورية مرحلة من اخطر مراحل تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث ، رأت فيها ما رأت من الحروب الأهلية والفتن العديدة التى كادت ان تعصف بكيانها . ذات يوم اجتمع لنكولن بوزرائه ليناقش معهم أمرا كان يرى ان اتخاذ قرار حوله بمثابة الحياة أو الموت فى ذلك الوقت . عرض على وزرائه الامر و الحل الذى يراه مناسبا وسليما له . ولما فرغ من ذلك عرض الأمر والحـــل معا للتصويت . وعندما سأل عن عدد الموافقين على رأيه لم يرفع أى من وزرائه يد الموافقة ، فوجد نفسه الوحيد الذى يؤيد اقتراحه . اعاد الكرة مرة أخرى ، فلم يؤيده أحد . عند ذلك نظر لنكولن الى وزرائه الواحد تلو الآخر جيدا ، وقال فى عبارة من نوع تلك العبارات التى تولد على ساقين تجرى بهما دوما على صفحات التاريخ — قال لنكولن وهو يعلن نتيجة التصويت على اقتراحه ، الذى كان هو الوحيد المؤيد له :

« المعارضون : سبعة ، المؤيدون : واحد . . . . . اذن فقد فاز الاقتراح » .

هـــوامـــش

(١) هذا المقال مأخوذ عن مقالات سبع ظهرت بصحيفة (الايام) السودانية فى الفترة ما بين ٣٠–١١–١٩٧٢ و ٢٩–١٢–١٩٧٢ (معظم المقال مأخوذ من المقال بالعنوان أعلاه والذى نشر بتلك الصحيفة يوم ١٢–١٢–١٩٧٢ تحت عنوان رئيسى هو « أحاديث على هامش التنمية والتحديث) . وقد قام الكاتب باعداده فى صورته الحالية هنا دون ان يضيف أو يحـــذف حرفا واحدا يخـــالف المتن الذى ظهر فى تلك المقالات ، وذلك حرصا منه على ان يحفظ لكلماته قيمتها التاريخية ، من جهة ، وعلى ان يعطى فرصة لنفسه وللمطلع عليها أن يقارن بين ما ذكر فيها وبين ما أعقب ذلك من احداث تخالفها أو تطابقها ، من جهة أخرى ، غير أن الكاتب يود ان ينبه الى أن كافة الملحوظات الهامشية التى تظهر فى هذا المقال قد اضيفت اثناء اعداد هذه المقالات للنشر فى كتاب نأمل ان يرى النور قريبا من مطبعة جامعة الخرطوم . ولقد نصحنى بعض زملائى ممن اطلعوا على هذا المقال ان اضيف بعض هذه الملحوظات الى المتن حتى لا يهمل القارىء ما جاء فيها . ولكن آثرت ، حفاظا على الهدف المذكور فى صدر هذه الملحوظات ، ان اتركها فى مكانها مكتفيا بلفت نظر القارىء الى عدم اهمالها لمجرد أنها ملحوظات هامشية . والخلاف معروف بين أولئك الذين لا يرون اهمية فى الملحوظات الهامشية ، من حيث هى ، اكثر من مساعدتها فى ذكر المراجع المشار اليها فى المتن ، وبين أولئك الذين يرون غير ذلك . وقد لايفيد القارىء ان يعلم اننى أميل الى الرأى الثانى ، غير ان مطابقة هذا مع تصرفى حيال الملحوظات الهامشية الراهنة ، لم يأت هنا الا من قبيل المصارفة .

(٢) على أن هذا القول يجب ألا يؤخذ حرفيا . فلم يكتب أى من الرجلين نقدا مباشرا أو غير ذلك عن الديمقراطية الليبرالية . كذلك فاننا ،

باستثناء مجموعتى الاخوان المسلمين والشيوعيين ، نكاد لا نجد من كان يشكك فى مقدرة تلك الديمقراطية على تقديم الاطار الموضوعى لحل المشاكل التى كانت تواجه البلاد . غير أن الغرض من موقف الاخوان والشيوعيين تجاه الديمقراطية الليبرالية واضح وضوح الشمس ، اذ أن كليهما كان يعتقد انه يجب أن يستغل تلك الديمقراطية للحد الذى يقوى فيه عوده بالقدر الذى يمكنه من الانقضاض عليها ، ومن ثم السيطرة بمفرده على مقاليد الأمور .

وأخيرا ، فاننا نجد ان احد الرجلين — محمد أحمد محجوب — يظهر قبيل وفاته ، وفى كتابه (الديمقراطية فى الامتحان) ، والذى نشرته فى لندن عام ١٩٧٤ دار اندريه دويش ، يدافع دفاع المستميت عن الديمقراطية الليبرالية . . ففى تحقيق يقول أن صحيفة (التايمز » اللندنية قد نشرته عنه ، رأت تلك الصحيفة أن محجوب لا يزال متمسكا بتصور للديمقراطية عفا عليه الزمن ، فى وقت انهارت فيه تلك الديمقراطية فى معظم البلدان النامية . ويعقب محجوب على هذا التعليق ، فيقول : « لا زلت أومن بأنه حين يواجه الحكم الديمقراطى أزمة ، فان السبيل للخروج من تلك الأزمة يتمثل فى منح الشعب مزيدا من الديمقراطية ، ومزيدا من الحرية . ان التشعب القبلى والسياسى والقومى المفرط يجعل من الحوار المفتوح ضرورة ، كما أنه يتيح الفرصة للحلول الوسط بين المصالح المتصارعة . فأنا لا أزال أؤمن بأن الديمقراطية هى نظام الحكم الوحيد القادر على الاستمرار فيما يسمى بالبلدان النامية . والحرية هى حجر الزاوية فى الديمقراطية ، فهى التى تولد فى الناس الوعى بالنمو ، وتحثهم على المطالبة به . غير أنه حين تزال هذه الحرية ، فأن ذلك الوعى يختفى ، مما يقلم أظافر الشجاعة . » ص ١٩ .

وقد يقال أن محجوب الذى كان رئيسا للوزارة عندما اسقط نظامه فى مايو ١٩٦٩ ، يحاول أن ينفس بهذه الكلمات عن شعوره ضد ما حدث اكثر مما كان يهدف الى تأسيس حجة موضوعية فى الدفاع عن الديمقراطية . وقد نتفق أن هذه الكلمات قد قصد منها ، فيما قصد ، الترويح عن النفس ، ولكننا

لا نتفق أن هذا هو القصد الوحيد ، أو الأساسى ، وراءها . فمن غير الانصاف للرجل أن نقول بأنه لا يعنى حرفيا ما يقول عن نظام حكم منحه كثيرا من الخبرة والشهرة واظهار الملكات . غير أن هذا القول الأخير لا ينفى أنه كان بين الحين والآخر يتشكك فى مقدرة الديمقراطية الليبرالية فى التخلص نهائيا من نقائصها وعيوبها . ويمكن الاشارة هنا ، وبوجه خاص ، الى موقفه فى الصراع بين الهادى المهدى والصادق المهدى فى الصراع داخل حزب الأمة ، والذى أظهر فيه محجوب ، بانحيازه التام للجناح الأول ضد الثانى ، ما يؤكد أنه حين يحتدم الصراع حول السلطة ، فأن محجوب لم يكن ينسى المصالح السياسية جريا وراء بويق النظريات ، حتى وان كان هو واضعها .

(٣) فى هذا الصدد أود أن أحيل القارىء الى مؤلف واحد فقط لا يمكن الأدعاء بأى حال من الأحوال بأنه ضد الحكومة الدستورية بوجه عام ، أو ضد الديمقراطية الليبرالية ، بوجه خاص . هذا المؤلف هو (C.J. FRIEDRICH) الذى كتب عـــام ١٩٤١ كتابا هـــاما فى هذا الصدد أسماه « الحكومة الدستورية والديمقراطية » (Constititional Government & Democracy) ونشـــرته فى بوســـتن دار لتـــل وبـــراون (Little & Brown) للنشر . نخذ هذه العبارة كمثال للعديد من العبارات المماثلة التى وردت فى ذلك الكتاب : « ان الدستورية الحديثة هى نتاج خاص ظهر الى الوجود بعدما استطاعت الوحدة الوطنية أن تخلق حكومة مركزية فعالة . . . . . ولا يمكننا قط أن نجد دستورية حديثة قبل أن تظهر الى الوجود قبل ذلك حكومة مركزية فعالة » ص ١٠ . ومعنى هذا — بكلمات أخرى — ان هذا المؤلف يشترط لوجود ما يمكن تسميته بالحكومة الدستورية وجود وحدة وطنية ، من جهة ووجود حكومة مركزية قوية وفعالة ، من جهة أخرى . ومعنى هذا — بكلمات أخرى أيضا — أنه لا يرى احتمالا للدستورية فى مثل الشتات القبلى والطائفى والعنصرى الذى يميز البلدان النامية . كما أنه ، كذلك ، لا يرى احتمالا للدستورية مع وجود حكومة هزيلة وضعيفة لا تقوى على صهر ذلك الشتات فى بوتقة واحدة .

واذا أخذنا فى الاعتبار أن هذا المؤلف يرى أن الحكومة الدستورية والحكومة الديمقراطية – رغم عدم وجود أرتباط أزلى وهام ومطلق فيما بينهما – لفظان متطابقان عمليا الآن فى البلدان الغربية ، فأنه يمكننا أن نطبق كلما سبق ذكره عن الحكومة الدستورية فى حالة الحكومة الديمقراطية (للمزيد أرجو قراءة الملحوظة نمرة ٥ أدناه) .

(٤) ويمكن القول ، فوق ذلك كله ، بأن الحكومة الدستورية ، من حيث هى ، لا تفترض وجود ديمقراطية ليبرالية . بمعنى أننا يمكن أن نجد حكومة دستورية دون أن نجد معها ديمقراطية ليبرالية ، وذلك على الرغم من أنه قد جرى العرف عموما على ربطهما معا فيما يتعلق ببلاد الغرب . ونستطيع أن نستند فى هذا القول الى فريد ريك فى كتابه المذكور آنفا ، حيث يقول فى هذا الصدد : « الدستورية سواء فى انجلترا أو فى سواها ، لم تكن فى البداية ديمقراطية ، ولكنها ، على العكس تماما ، كانت ارستقراطية النزعة . . . فرغم المبادىء التى كانت كامنة وراء إعلان الاستقلال فى أمريكا ، وحقوق الانسان فى الثورة الفرنسية ، واتجاهها نحو تحقيق المساواة للجميع ، فأن المناخ العام كان ضد الديمقراطية حتى فى القرن التاسع عشر نفسه . كذلك فأن الفيدراليين فى أمريكا لم يكونو يثقون فى حكمة الجماهير . وأهم من ذلك ، فان الديمقراطية – بمعنى حق التصويت للجميع ، ومشاركة جميع الطبقات وبالذات الطبقة العاملة فى الحياة السياسية – والقضاء على التفرقة العنصرية والدينية – هذه الديمقراطية انتشرت فقط خلال القرن التاسع عشر ، ولا تزال بعيدة عن مبتغاها » ص ٣١ .

كذلك يمكن الاستناد الى آراء هوير (K. C. Wheare) فى هذا الصدد ، حيث يقول فى كتابه «الدساتير الحديثة» (Modern Constitutions) والذى نشرته عام ١٩٦٦ اكسفورد (الطبعة المنقحة) « انه من المهم أن نلاحظ انه بينما يمكن أخذ الحكومة الدستورية ، كما هى مفهومة فى بلاد الانجلو ساكسون ، على أنها أيضا وفى نفس الوقت ، حكومة ديمقراطية ، الا أنه

يمكننا رغم هذا أن نجد أمثلة لحكومات دستورية ليست ديمقراطية . فالحكومة الارستقراطية ، والحكومة الأولقاركية ، ـكن أخذهما كمثالين للحكومة الدستورية . والحكومة التى تحتكرها طبقة واحدة ، رغم أنها تدار لمصلحة تلك الطبقة ، يمكن أن تكون أيضا حكومة محدودة » . ص ٢٧٦ .

ومن هذه الآراء يمكن أن نخلص الى الآتى :ـ

اولا : انه لا يوجد هناك تطابق تام ومطلق بين الحكومة الدستورية والديمقراطية الليبرالية .

ثانيا : ان الديمقراطية الليبرالية خطوة متقدمة فى طريق الدستورية الطويل .

ثالثا : ان حكم الأقليات يمكن أن يكون حكما دستوريا ؛ كما يمكن ، بناء على ما سبق ذكره فى النقطة الثانية أعلاه ، ان يتطور الى ديمقراطية بوجه عام ، أو ديمقراطية ليبرالية بوجه خاص .

رابعا : ان الحكومة الدستورية ، بذلك المفهوم ، لم تصبح حكرا لأحد ، وانما أصبحت سمة يمكن أن تتصف بها أنماط عديدة للحكم ، وفى كافة ارجاء المعمورة .

خامسا : ان الديمقراطية ، بذلك المفهوم أيضا ، لم تعد حكرا لأحد ؛ وانما هى سمة يمكن أن تصل اليها ، وأن تتصف بها ، انماط عديدة للحكم ، وفى كافة أرجاء المعمورة . على أنه ينبغى هنا التذكير بأن احتمال وصول البلدان النامية للصفة الليبرالية الموجودة ـ شكلا على الأقل ـ فى بلاد الغرب اصبح أمرا بعيد الاحتمال ، خاصة بعد زوال الاسس الاقتصادية الموضوعية التى تبنى عليها تلك الليبرالية فى تلك البلدان . فالليبرالية تعنى ، فى مجال الاقتصاد ، أن تبتعد الدولةعن هذا المجال لتتركه للافراد ، وان يحل محل التخطيط المركزى للموارد اعتماد كامل على اغراء الربح ، وعلى تلقائية الحافز الفردى ، وعلى تفاعل قانون العرض والطلب ـ التى يمكن اجمالها جميعا فى عبارة (اليد الخفية) كما وصفها

آدم سميث – أبو الاقتصاد الليبرالى . وحين تنهار أسس الليبرالية الاقتصادية الموضوعية ، فانه ليس من العسير توقع أن تنهار معها أسسها السياسية الموضوعية : من انقسام طبقى حاد ، ومن ضرورة ظهور أحزاب سياسية ليعبر كل منها عن مصالح إحدى الطبقات ، ومن إحساس بخلق اطار عريض يعكس فى ظاهره الرغبة الصادقة فى إحتواء الجميع لخدمة مصالح الجميع ، بينما هو فى باطنه يخدم مصالح القلة على حساب الكثرة ، رغم وجود كافة الحقوق والحريات التى يمنحها ، والتى لا تمس مسا حقيقيا جانب العدالة الاجتماعية الا من بعيد جدا ، وفى اكثر الحالات تطرفا ، أى عندما يوشك الضغط المتولد عن عدم وجود العدالة الاجتماعية أن يفجر البنيان الليبرالى كله (وقد يكون فى هذا تفسيرا لوجود حقوق التنظيم والتجمع والتظاهر والاحزاب والمطالبة بتحسين احوال العمل وزيادة الاجور . . الخ والتى ينبغى الاعتراف بأنها لعبت دورا كبيرا فى التخفيف من غلواء النظام الاقتصادى الليبرالى الغربى مما مكنه الى حد كبير من الاستمرار فى وجه العواصف العنيفة الكثيرة التى هبت فى وجهه) .

سادسا : اننا لا نهدف من وراء كل ذلك كله الى برهان أن كثيرا من البلدان النامية – بما فيها السودان ومصر مثلا – قـد اصبح لديها حكومة دستورية . فهذه قضية لم تعد تحتاج الى برهان . فيكفى الثورة السودانية ، على الأقل ، أنها أول نظام حكم وطنى استطاع أن يضع دستورا دائما للبلاد ، بكلما يعنيه وضع الدستور من تحقيق للوحدة الوطنية بين الشمال والجنوب ، بصفة خاصة ، ومن ازالة للطرف القبلى والطائفى والعنصرى والعقائدى ، بالقدر الذى هيأ المناخ لوجود موازنة قوى اجتماعية (ما سبق ذكره) واقتصادية (حل وسط بين امتلاك الدولة لوسائل الانتاج الرئيسية ، على الأقل ، وبين ضرورة الإعتراف بدور الحـافز الفردى فى إشعار المواطن بانسانيته ، ومن ثم فى زيادة الانتاج

(وسياسية) احلال صيغة تحالف قوى الشعب العامل ، وصيغة التقدم بالتحالف لا بالخلاف ، محل الاحزاب التقليدية البالية والاحزاب العقائدية المتطرفة ، والتى كان كل منها يستغل الإطار الليبرالى للاستعداد للانقضاض على غريمه ، ومن ثم الإنفراد بالسلطة والتسلط .) المرحلة الآن لم تعد مرحلة اثبات دستورية نظام الحكم فى بعض البلدان النامية ، وانما المسألة قد وصلت مرحلة تتبع الخطوات الحثيثة التى خطتها بعض تلك البلدان نحو خلق الاطار الديمقراطى الملائم لاحوالهما وظروفها ، وليس ببعيد عن الأذهان الحوار الحى الذى تدور رحاه بين الصيغة المصرية والصيغة السودانية فى هذا الصدد . ورغم أى خلاف بينهما ، فانهما يتفقان اتفاقا كاملا فى ضرورة البحث عن اطار يشعر فيه المواطن فى كلا البلدين أنه — قياسا بالمرحلة التى تمر بها بلاده — أمثل اطار يمكن أن يلائم الصورة التى يرسمها فى ذهنه للحرية وللديمقراطية وللعدالة الاجتماعية .

(٥) اذا أراد القارى البحث عن كتاب سهل ومنظم ويتناول هذه الأمور بطريقة لا تفترض منه الالمام المسبق ببعض الخلفيات ، فاننى لا استطيع أن أجد له كتابا خيرا من : دوقلاس فارنى : « تحليل الأنظمة السياسية » .
Douglas V. Varny. The Analysis of Political Systems, London, Routledge nad Kegan Paul, 1959.
وبالذات فى جزئيه الأول ، حيث يتحدث فى الفصل الأول عن النظام البرلمانى ، وفى الفصل الثانى عن النظام الرئاسى . أما عن النقطة التى عرضنا لها بالتحديد فى المتن ، والمتعلقة بمحاولة كل بلد غربى أن يؤقلم الدستورية والديمقراطية لكى تلائم مناخه الخاص ، فأرجو الرجوع الى صفحتى ٨٩ر٩٠ من نفس المرجع .

(٦) فى هذا الصدد أرجو لفت نظر القارىء الى كتاب فى حجم معقول للغاية ، اعتبره خير مقدمة لتفهم هذا الأمر : بيتر باكراك : نظرية الديمقراطية الطليعية .

(Peter Pachrach, The Theory of Democratic Elitism, University of London Press, 1969).

غير أننا يمكن أن نذكر هنا أن محور القضية المعروضة هنا هو أن الديمقراطية الكلاسيكية لم تعد ممكنة التحقيق فى المجتمع الصناعى الحديث . فقد كان الأغريق ، ومن نحا نحوهم من المنظرين الديمقراطيين فى العصر الحديث ، يرون أنه لا بد لكل فرد فى المجتمع أن يشارك فى صنع القرارات ، والإصارت تلك القرارات تعبيرا عن رأى الأقلية دون رأى الأغلبية أو المجموع . لكن المجتمع الحديث ، بتعدد أفراده ، وتشعبهم ، واختلاف مشاربهم ، ووسائل كسب عيشهم ، لم يعد يتحمل مثل ذلك التنظير المثالى . ولذلك فقد ظهرت الى الوجود نظريات الديمقراطية التمثيلية ، (Representative Democracy) التى كان من اقوى دعاتها جون ستوارت ميل ، والتى كانت تحاول أن تقدم حلا وسطا بين مثالية القديم وواقعية الحديث يتمثل فى الحفاظ على مثل القديم ، لا عن طريق مشاركة الجميع فى اتخاذ القرارات ، ولكن عن طريق اختيارهم الواعى المقتدر لممثلين عنهم يعبرون خير تعبير عن رغبتهم وتطلعاتهم عند اتخاذ القرارات . لكن حتى هذا الحل الوسط لم يعد ممكن الحدوث فى مجتمع صناعى حديث يزداد أبدا أفراده تعددا وتشعبا واختلافا فى المشارب وفى وسائل كسب العيش . ولذلك فقد كان على المنظرين الديمقراطيين أن يوسعوا من دائرة ذلك الحل الوسط من أجل أن يظل الحلم الديمقراطى ممكن الانجاز . ومن أجل هذا فقد كان عليهم أن يعترفوا بوجاهة رأى خصومهم الذين يرون أن خير وسيلة لاتخاذ أفضل القرارات للمجتمع انما يكون عن طريق ترك هذا الأمر لقلة . . لطليعة (الملوك الفلاسفة عند افلاطون ، والتكنقراطيين عند فبلن ، والمثقفين عند مانهايم ، ورجال الصناعة والعلماء عند سان سيمون ، والبروليتاريا عند ماركس . . . الخ) تستطيع بما لديهم من استعداد وأهلية وكفاءة أن تعبر خير تعبير عن رأى الجميع ومصلحة الجميع . ولكن لما كان رأى الخصوم يقود فى طريق غير ديمقراطى ، فقد أصبح هم المنظرين الديمقراطيين ان يجدوا معادلة يمكن بموجبها مصالحة

هذا الحل الوسط الجديد مع الحلم الديمقراطى القديم ، فاقترحوا بهذا نظرية يمكن تسميتها — كما فعل بكراك — بالديمقراطية الطليعية ، تهدف ، من جهة ، الى اصباغ أكبر قدر من الدستورية والليبرالية على الطليعة المسيرة عملها للأمور ، كما تهدف من جهة ثانية ، الى إحاطة تلك الظليعة ، أولا ، بأكبر قدر ممكن من التنافس حول السلطة ، وثانيا بتحديد مسئوليتهم تجاه المجتمع ، وثالثا بايجـــاد الفرصة للفئات الأخرى القادرة لكى تصعد حتى تلـــج دائرة الطليعية ، بحيث لا تصبح تلك الدائرة ضيقة ومقصورة على فئة قليلة .

ولقـــد كان جـــوزف شمبيتر (Joseph Shumpeter) فى كتابه الرأســـمالية والاشـــتراكية والديمقراطية (Capitalism, Socialism and Democracy) هـــو أول المنظرين الديمقراطيين المحدثين الذين عبروا بصراحة ووضوح عن هذا الرأى . فقد رفض أن يقبل الرأى الكلاسيكى القائل بأن الديمقراطية الليبرالية هى وسيلة أو طريقة للوصول للقرارات السياسية : ومعنى هذا ، ضمنيا ، أن الولاء ليس اساسا لها ، وانما الولاء ينبغى أن يكون أساسا للمبادىء والغايات والمصالح التى يسعى وراءها الفرد . فان استطاعت هذه الوسيلة الديمقراطية أن تحققها له ، كان ولأوه لها ، وان فشلت ، فلا غبار عليه أن يدير لها ظهره بحثا وراء وسيلة سياسية أخرى أكثر مقدرة على تحقيق تلك المبادىء والغايات والمصالح .

(٧) من منا لا يذكر ، مثلا ، التأييد المطلق الذى وجده اسماعيل الازهرى من جماهير المدينة ، والريف المتاخم للمدينة واحيانا غير المتاخم لها ، حين انشق عن طائفة الختمية ، ونأى بنفسه وبحزبه عنها .. ثم انتصر عليها فى أول انتخابات تلت ذلك الانشقاق ؟ من منا لا يذكر كيف جسدت الجموع الهادرة موقفها ذلك فى هتافها المنغم الشهير : « لا ضلال ولا تضليل . . . عاش الشعب مع اسماعيل » ؟ ثم من منا لا يذكر ، فى نفس الوقت ، كيف أن حزب الأزهرى عجز ، وبخاصة بعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤ ، عن أن يلبى هتافات نفـــس تلك الجماهير بأن يرتفع حزب الأزهرى ، فكرا

وتنظيما ومنهجا وسلوكا ، حتى يستطيع أن يواكب مد الجماهير ومد وعيها ، بعد تجربة حكم الفريق عبود ، وبعد ثورة أكتوبر ؟ ومن منا لا يذكر كيف كان حزب الأزهرى يخيب آمال تلك الجماهير فى كل مطاب وفى كل موقف ، مما جعلها — وهى جماهير الوسط السودانى العريض — حائرة ممزقة بين النقيضين المرفوضين موضوعيا من قبلها : الشيوعيين والأخوان ؟

(٨) ربما كان أول مثال على عجز الشيوعيين عن فهم السودان وأهله تفسيرهم لعجز حزب الوسط التقليدى — الحزب الوطنى الاتحادى ، ثم الاتحادى الديمقراطى المحلول — عن فهم دوره التقليدى ، وسط جماهيره عليه — تفسيرهم لكل ذلك على انه دعوة حارة لهم — وهم الحزب اليسارى المتطرف — لكى (يهبطوا) لاحتلال مقعد الوسط الذى شغر بعجز الحزب الاتحادى عن ملئه ! ومن منا لا يذكر هتافاتهم ، ابان تلك الايام الثلاث الفاصلة فى تاريخ السودان الحديث من شهر يوليو عام ١٩٧١ ، حينما تولوا زمام الامور : « سايرين سايرين . . . . . فى طريق لينين ! » .

كذلك ربما كان أول مثل على عجز الاخوان المسلمين فى السودان — بالاضافة الى صمتهم الذى يكاد يكون تماما حيال ضرورة تقديم الحلول الاسلامية العصرية لقضايا مجتمع النصف الاخير من القرن العشرين — انهم ، فى سعيهم وراء أصوات الناخبين ، كانوا يقولون للناخب — وفى قلب مديرية الخرطوم — انه ان اعطى صوته لغير مرشحهم ، فأنه بذلك يحكم على نفسه بدخول النار يوم القيامة !

(٩) المقصود هنا بالتحديث ، بوجه عام ، استجلاب وسائل العصر الحديث فى كافة مرافق الحياة ، والتأقلم عليها ، وربما أيضا محاولة خلق الحالات الذهنية الملازمة لها ؛ وذلك من اجل التنمية ، والمراد منها هنا ، بوجه عام أيضا ، زيادة القدرة على زيادة الانتاج المادى ، من جهة ، وحل المشاكل التى تطرأ من جراء تلك الزيادة فى الانتاج ، من جهة أخرى .

وأرجو الا يقفز الى ذهن القارى أننا نقول بأن للتحديث ، بهذا المفهوم العام ، بداية ونهاية ، من جهة ، أو أننا حديثى عهد به ، من جهة أخرى . فليس للتحديث ، على كل حال ، بداية ونهاية فى هذا العالم الذى لا يمكن القول بأن بقعة واحدة فيه قد تقوقعت على نفسها ، ورفضت التأثر بالعالم من حولها . كذلك فاننا لسنا حديثى عهد بالتحديث . فمنذ آلاف السنين قبل الميلاد — كما يبرهن لنا علم الآثار — لم تظهر حضارة فى هذا الجزء من العالم لم يتأثر بها السودان ، أو البقعة التى تسمى اليوم بالسودان . واذا قلنا أن معركة التحديث فى جوهرها انما هى تأثـــير الحديث على القديم ، فلا يمكن اذن أن نقول بأن هذا التأثير هو من ظواهر عصرنا الحاضر فقط ؛ اذ أنه أيضا من سمات كل العصور التى مر بها السودان . غير أننا نركز بصفة خاصة هنا على معركة التحديث المعاصرة ، والتى تتمثل فى الأساس فى تأثير الحديث (الحضارة الاوروبية المادية ، العلمانية ، العقلانية ، الصناعية ، التكنولوجية واخيرا الفضائية) على القديم (السودان الذى ، وان كان قد خاض من قبل معارك تحديث عديدة : من تأثير فرعونى ، واغريقى[1] ، ورومانى ، ومسيحى ، وعربى ، واسلامى ، وتركى واوروبى — الا ان معارك التحديث السابقة تلك يمكن التلميح اليها كلما دعى الحال عندما نركز على المرحلة الأخيرة من معركة التحديث المعاصرة) . فنحن ، على كل حال ، ابناء عصرنا ، نلتفت الى قضاياه وهمومه قبل ان نلتفت الى قضايا وهموم العصور الاخرى ، مهما كان أثرها أو تأثيرها . وقد يكفينى برهانا على هذا احالة القارىء الى كتاب جعل مؤلفه محوره قضية التحديث ، فى كافة المرافق ، الذى ادخله العهد التركى على السودان : انظر :—

Richard Hill, Egypt in the Sudan, Oxford, 1959.

وبالذات .ص . ١٦٧—١٧١ ، حيث يحـــاول الكاتب تلخيص كافة مظاهر التحديث التى ادخلها العهد التركى فى السودان فى صفحات معدودة . والكتاب كله ، على كل حال ، يستحق الاطلاع لانه يكاد يكون المحاولة الوحيدة فى هذا المجال .

(١٠) كان الأحرى بى أن اقول : (لا تنتمى الى الكيانات الحزبية القديمة أو الحديثة بأدنى صلة تنظيمية مباشرة) وذلك ، أولا ، لأن أفراد القوات المسلحة ، شأنهم فى ذلك شأن بقية المواطنين ، ينتمى الفرد منهم إلى الاحزاب السياسية المختلفة ، ويعتنق كل منهم هذا أو ذاك من بين المذاهب السياسية ، حسب نشأته والظروف الإقتصادية والاجتماعية التى تحيط بتلك النشأة . وذلك ، ثانيا ، لأنهم — حتى اذا افترضنا جدلا بأن الفرد منهم لا ينتمى الى تنظيم ولا يعتنق مذهبا — دون شك يتأثرون بالمناخ السياسى السائد فى أية مرحلة زمنية معينة . ويكفى أن تقرأ لعبد الناصر ونميرى والسادات مثلا ، لكى تلاحظ ما كان بين هؤلاء الأفراد وبين بعض التنظيمات السياسية ، قبل قيامهم بثوراتهم ، من صلات ، حتى وان كانوا احيانا يهدفون من وراء تلك الصلات للتمهيد لما كان يختمر فى أذهانهم .

وهنا أود أن أسجل شكرى للدكتور عدلان الحردلو — زميلى بشعبة العلوم السياسية بجامعة الخرطوم — والذى تكرم ، بعد اطلاعه على هذا المقال ، بلفت نظرى الى أننى قد أغفلت التعرض لهذه الصلات ، مما كان سوف يعرض حجتى لكى تفهم على انها فصل تام لأفراد القوات المسلحة عن المسرح السياسى .

(١١) ربما باستثناء كتاب لوشيان باى بعنوان « التنمية السياسية » ، (Lucian W. Pye, Aspects of Political Development, Little, Brown 1966).

وعلى وجه التحديد الفصل التاسع منه .

(١٢) فى اعتقادى — الذى لا يخلو من اطلاع على عدد غير يسير من المؤلفات التى تعرضت لهذا الأمر — أن خير كتاب فى هذا الصدد — رغم أن مؤلفه يتخذ موقفا شديد العداء لتدخل الجيوش فى السياسة فى البلدان النامية — هو كتاب «الرجل على ظهر الحصان» (The Man on Horseback) لمؤلفه س . فاينر (S.E. Finer) والذى نشرته عام ١٩٦٢ دار بال مال

(Pall Mall) للنشر . فرغم موقف المؤلف المبدئى المعارض لتدخل الجيوش فى السياسة ، فانه يحاول بتجرد محمود أن يستقرىء الظروف والأسباب التى ترغم تلك الجيوش على التدخل فى السياسة ، من جهة ، وتلك التى تهيؤها للقيام بذلك الدور ، من جهة أخرى .

أما اذا أراد القارىء كتابا ليس فيه مثل ذلك العداء ، وانما فيه نظرة فاحصة وشافية تحاول أن تستقرىء أسباب الشد والجذب فى العلاقات ما بين المدنيين والعسكريين ، واثر هذا الشد والجذب فى تأثير العسكريين على السياسة – بطريق غير مباشر : حين يحاولون بالاقناع والاقتناع أن تأتى قرارات المدنيين السياسية متمشية مع ظروف وأحوال ومتطلبات العسكريين ، وبطريق مباشر : حين يصعب على العسكريين أن يقنعوا المدنيين فيلجأون بذلك الى فرض رأيهم بطريق أو بآخر ، بدءاً بالتلميح بعدم هدوء الأحوال ، وانتهاء بالتصريح باحتمال تدخلهم تدخلا مباشرا لفرض ما يرون حدوثه ضروريا لكى تنأى الجيوش عن التدخل فى السياسة – فأننى أرشح له كتاب « الجندى والدولة » (The Soldier and the State) لمؤلفه صموئيل هنتنجتون (Samuel P. Huntington) الذى نشرته هارفادر عام ١٩٦٧ .

(١٣) المعارضة التى يشير اليها الكاتب هنا . (المقال نشر عام ١٩٧٢) هى محاولة إيجاد صيغة للحوار الدائم داخل الاطار السياسى الذى ازال – عن حق – كافة مظاهر الحياة السياسية القديمة البالية المعيقة للتنمية وللتحديث . ويعتقد الكاتب أن الأمانة تقتضيه ان يؤكد ان صيغة المعارضة المرجوة هنا تختلف اختلافا جذريا عما يمكن تسميته ، بوجه عام ، بصيغة المصالحة الوطنية – رغم ان تصورها لم يتضح تماما بعد – السائدة هذه الأيام .

(١٤) الانضواء الذى كان يدور فى ذهن الكاتب فى عام ١٩٧٢ انما يعنى انضواء تلك العناصر الى الاطار الجديد بكافة مبادئه وافكاره وأشكاله . وليست هذه على كل حال دعوة للتحجر ، وانما هى فقط دعوة

للتأكد من صحة النوايا ونبل المقاصد لدى من يفتح له الباب للولوج .

(١٥) اود ان الفت النظر ، مرة أخرى ، الى مراجعة تاريخ نشر هذه الآراء اول مرة (١٩٧٢) والى ملاحظة ان المصريين ، مثلا ، قد جاءوا بنظرية المعارضة ونظرية المنابر داخل الاتحاد الاشتراكى العربى فى العام الماضى (١٩٧٦) فقط . وليس القصد هنا الاصرار على صحة هذا التصور . كذلك فأن القصد منه ليس التفاخر بسبق احد على أى شيء . وانما القصد منه فقط الاشارة الى اننا كمتعلمين لا نناقش ما نطرحه على بعضنا مناقشة جادة وهادفة يمكن بموجبها ان نصل الى حلول ترضى جميع الاطراف المتنافسة ، من جهة ، وتضفى على حياتنا الفكرية والثقافية والسياسية حيوية لا يمكن تصور المعافاة بدونها ، من جهة أخرى .

وقد يكون للمتعلمين آنئذ عذرهم ، على الأقل ، فى انهم — كبقية اهل السودان — كانوا لا يزاالون مأخوذين بحجم وعنف الصراع الدامى — فى المجال السياسى على وجه الخصوص — الذى كان قد جرى لتوه امام اعينهم بين قديم كانت له الغلبة قبل مايو ١٩٦٩ ، وحديث يريد ان يركز نفسه بعد هذا التاريخ . فلقد ظهرت هذه الآراء — على وجه التحديد — بعيد الضربة القاصمة التى تلقاها الحزب الشيوعى السودانى المحلول ، والذى استطاع ، بطريق أو بآخر ، ان يوهم الناس — والمتعلمين على رأسهم — انه أقوى من ان يتلقى ضربة قاصمة كتلك الضربة مثلا . كذلك فان هذه الآراء قد ظهرت وقد كانت ذكريات الصدام الدامى الذى دعت له اساسا فصيلة من فصائل الطائفية (الانصار وحزب الأمة المحلول) — لا تزال حية فى الأذهان . وقد كانت تلك الفصيلة قد تمكنت من ان يضع حول نفسها حالة من القوة والعنف والجبروت جعلت الكثيرين يعتقدون ان ضربها يعد من عاشر المستحيلات . ويمكن الافتراض على هذا ان المتعلمين كانوا — بوعى أو بدون وعى — يجرون حوارا فى أذهانهم حول كل هذا الذى حدث ، ربما كمقدمة لا بد منها من اجل استيعاب درسه ومغزاه ، ومن ثم لتحديد موقف

نهائى فى صف الحديث المنتصر أو فى صف خصومه . ولهذا فلا يمكن القول بأنهم سلبيون ، كما يتردد دائما ، اللهم الا اذا كان مقياس السلبية عندنا هو فقط ظهور هذا الحوار الذهنى الداخلى المتواصل المتصل على صفحات الصحف والمجلات . ولكن وبرغم هذه النظرة التى تحاول الفهم والانصاف بقدر الإمكان ، وحتى اذا لم نوافق على اعتبار تحويل ذلك الحوار الذهنى الداخلى الى كلمات مقروءة كدلالة على السلبية وسط المتعلمين ، فان الكاتب لا يعفى مطلقا أولئك المتعلمين من بعض التقصير والقصور فى هذا المجال .

(١٦) صيغة تحالف قوى الشعب العاملة ، التى يقوم عليها الاتحاد الاشتراكى السودانى ، صيغة تناسب القضايا المطروحة ، من جهة ، وتساعد على ايجاد الشكل الديمقراطى الذى يتناسب مع ظروفنا واحوالنا ، من جهة اخرى . غير أن المهم ليس هو فقط الوجود النظرى للصيغة ، وانما المهم أيضا التأكد من أن هذا التنظير يجد التطبيق المتصل الأمثل . وتستطيع هذه الصيغة بصفة خاصة ان تساعد فى العثور على شكل الديمقراطية الذى يناسبنا ، لانها تخاطب فى الأساس الفئات الحديثة فى المجتمع — من عمال ومزارعين وجنود ومثقفين ورأسمالية وطنية — وهى الفئات التى يقع عليها اساسا عبء انجاز التنمية والتحديث . غير أن تطبيقها ينبغى ان يعتمد على اعطاء الفئات المتحالفة اكبر قدر من الحرية والحركة لبلورة قضاياها ، ولاختيار قياداتها ، ومن ثم لاثراء التنظيم السياسى بهذه القضايا والقيادات حتى يصبح ، شكلا ومضمونا ، انعكاسا موضوعيا وحقيقيا لما يجرى فى الوطن ولما يريده المواطنون . وقد ظل الكاتب يردد هذه الآراء فى كل مناسبة اتيحت لـــه داخل لجنة الفكر والدعوة بالاتحاد الإشتراكى السودانى وفى ندوة الأثنين التى كان يتبناها المعهد الاشتراكى . ويسعده كثيراً الآن ان أحد وســـائل تطبيق هذا التصور العام ، والذى كان هو يعطيه دائماً كأحد الأمثلة للشروع فى إنجاز ذلك التصور ، قد رأى النور الآن فى شكل إسناد منصب امـــين

العمال بالاتحاد الاشتراكى لرئيس اتحاد نقابات عمال السودان . ومنصب امين المزارعين لرئيس اتحاد المزارعين . ومنصب امين المهنيين لرئيس اتحاد الموظفين والمهنيين . وهذه خطوة نرجو ان تتلوها خطوات اخرى تساعد فى ان تجد صيغة تحالف قوى الشعب العاملة مضمونها الايجابى الفعال .